Süleyman Demirel Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi Yıl: 2024/3, Sayı: 50, s. 254-272
Journal of Süleyman Demirel University Institute of Social Sciences Year: 2024/3, Number: 50, p. 254-272
Alınış/Recieved: 13.10.2024 Kabul/Accepted: 02.12.2024 Online Yayın/Online Published: 31.12.2024

المستدرك على الصحيحين لأبي ذر الهروي والتعريف به من خلال دراسة الأحاديث التي نقلها ابن حجر العسقلاني في كتابه تهذيب التهذيب

Faisal AHMAD[1]

ملخص

لقد أخذتْ مسألةُ التصحيح على شرطِ البخاري ومسلم حيزاً كبيراً من اهتمام المُحدثين وذلك لمعرفة الأحاديث التي وافقت شرطهما في تصحيح الأحاديث، فبذلَ مَن جاء بعد الشيخين من المحدثين ما بوسعهم لاستدراكِ ما فاتهما من الأحاديث الصحيحة التي وافقت شرطهما في الصحة كلٌ حسبَ رُؤيتهِ وتصوره لاسيما أنَّ الشيخين صرحا بأنّهما لم يشترطا استيعاب كل الأحاديث الصحيحة، فظهرت المُستدركات على الصحيحين كمستدرك الحاكم ومستدرك أبي ذر الهروي. ويعتبر كتاب المستدرك على الصحيحين لأبي ذر الهروي من المصنفات الحديثيّة المهمة التي لم تصلنا، وتناول مثل هذه المصنفات المفقودة بالبحث والدراسة ولاسيما كتاب المستدرك لأبي ذر الهروي قد يضيفُ نتائج جديدة إلى الدراسات المتعلقة بالتصحيح على شرط الشيخين. وتأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تهتم بدراسة عدد من الأحاديث من هذا المستدرك المفقود والتي نقلها ابن حجر في كتابه تهذيب التهذيب ما يُسلّط الضوء على هذا الكتاب للوصول إلى تصورعام عنه، كما أن عُلو كَعب أبي ذر الهروي في علوم الحديث واهتمامه برواية المصنفات الحديثية والتي كان من أهمها روايته لصحيح البخاري عمن سبقه من أئمة الحديث يُعطي لمنهجه في التصحيح على شرط الشيخين أهميةً كبيرة بِحُكم اطلاعه على روايات صحيحَي البُخاري ومُسلم ومعرفته لحال الرواة ومراتبهم في الرواية. من هنا تأتي قيمة هذا البحث من كونه يتناول التعريف بمستدرك أبي ذر الهروي المفقود وبمنهجه في التصحيح على شرط الشيخين وذلك من خلال دراسة الأحاديث التي نقلها ابن حجر في مصنفاته من كتاب المستدرك والتي تعتبر نقولات قيّمة يمكن من خلالها معرفة ملامح منهج الهروي في التصحيح على شرط الشيخين.

الكلمات المفتاحية: *أبو ذر الهروي، المستدرك على الصحيحين، ابن حجر، تهذيب التهذيب.*

EBÛ ZERR el-HEREVÎ'NİN *el-MÜSTEDREK*'İNİN TANITIMI ve İNCELENMESİ (İBN HACER'İN *TEHZÎBU'T-TEHZÎB* ADLI ESERİNDE HEREVÎ'DEN NAKLETTİĞİ HADİSLER IŞIĞINDA)

Özet

Buhârî ve Müslim'in *Sahîhayn*'ı telif ederken belirledikleri sıhhat şartlarına uygun olan hadislerin tespitine yönelik çalışmalar, hadisçiler arasında önemli bir yer tutmuştur. Söz konusu çalışmalar, bu iki âlimin eserlerinde bulunmayan hadislerin, onların koydukları sıhhat şartlarına uygun olup olmadığını belirleme amacıyla yapılmıştır. Nitekim her iki âlimin de eserlerinde bütün sahih hadisleri topladığı iddiasında olmadıkları malumdur. Onlardan sonra

[1] Faisal AHMAD, Dr., Süleyman Demirel Üniversitesi, faysalahmad3232@gmail.com, ORCID: 0000-0002-8321-4527.

gelen hadisçiler, bu iki âlimin eserlerine almadıkları sahih hadisleri kendi anlayış ve yorumlarına göre tamamlamaya çalışmışlardır. Bu bağlamda, Dârekutnî'nin *el-İlzâmât* adlı eseri, Hâkim en-Nisâbûrî'nin *Müstedrek*'i ve Ebû Zerr el-Herevî'nin *el-Müstedrek ale's-Sahîhayn* gibi eserler ortaya çıkmıştır. Ebû Zerr el-Herevî'nin *el-Müstedrek ale's-Sahîhayn* adlı eseri, günümüze ulaştığı bilinmeyen önemli hadis çalışmalarından biridir. Bu tür kaybolmuş eserlerin incelenmesi, Buhârî ve Müslim'in şartlarına uygunluk üzerine yapılan çalışmalara yeni katkılar sağlayabilir. Ebû Zerr el-Herevî'nin bu eserde tahriç ettiği bazı hadisler, İbn Hacer'in *Tehzibü't-Tehzib* adlı eserinde nakledilmiştir. Bu durum, kaybolmuş söz konusu esere dair bir fikir edinilmesine imkan sağlamaktadır. Ayrıca, Ebû Zerr el-Herevî'nin hadis ilimlerindeki derin bilgisi ve hadis kitaplarını rivayetle sonraki nesillere aktarması -ki Buhârî'nin *el-Câmiu's-Sahîh*'i de onun rivayet ettiği kitaplardan biridir.- Buhârî ve Müslim'in şartlarına uygunluk konusunda onun metodolojik yaklaşımın ehemmiyetini gösteren önemli unsurlardır.Bu çalışmada İbn Hacer'in eserlerinde nakledilen hadisler aracılığıyla el-Herevî'nin *el-Müstedrek* adlı kayıp eseri nispeten tanıtılmaya ve İmâmeyn'in şartlarına uygunluk konusunda onun metodolojisi tespit edilmeye çalışılmıştır.

Anahtar Kelimeler: *Ebû Zer el-Herevî, el-Müstedrek, İbn Hacer, Tehzibü't-Tehzib.*

1. تمهيد:

لقد شكّل تصنيفُ الصحيحَيْن نقطة تحولٍ مهمة في تقعيد علوم الحديث بعد عصر التدوين؛ حيث بُنيت كثيرٌ من القواعد الحديثية وضُبطتْ استناداً إلى صنيع الشيخين في صحيحيهما والتي كان من أهمها ضبط مفهوم الصحيح الذي كان وليد الحاجة في تلك المرحلة، إذْ كان غرض علوم الحديث على تنوعها تمييز الحديث الصحيح من الضعيف وهو الهدف والمقصد الأساسي من تصنيف كل من البخاري (ت 256/870) ومسلم (ت 261/875) لصحيحيهما، فما أنْ كتب الله القبول لهذين المصنَّفَيْنِ المهميَن وذاعَ صيتهما في الآفاق حتى بدأ المحدثون بالاهتمام والعناية بالصحيحين ما أدى لظهور جهود التصحيح على شرطهما والاحتجاج برجالهما والحُكم على الأحاديث بأنّها على شرط الشيخين .

ثم توالت جهودُ المحدثين في العناية والاهتمام بالصحيحين لتثمر هذه الجهود ظهور المستدركات في القرن الرابع الهجري. ويمكن القول إنّ كتاب الالزامات للدارقطني (ت 995/385) من أوائل المصنفات في هذه المجال ويعد أول مستدرك مستقل على الصحيحين ثم تلى ذلك تصنيف الحاكم (ت 405/1014) لمستدركه المشهور. وفي هذه الفترة التي شهدت عناية المحدثين بالصحيحين صَنَّفَ أبو ذر الهروي (ت 434/1043) مُستدركاً لايقلُّ أهمية عن مستدرك الدارقطني ومستدرك الحاكم وهذا المستدرك مفقود لم يصل إلينا وإنّما نَقل لنا بعضُ العلماء الذين اطّلعوا على هذا المستدرك أحاديثاً منثورة منه في مصنفاتهم والتي يمكن من خلال جمعها أن تُشكل مادةً علميّة مهمة تستحق الدراسة للوصول إلى نتائج يمكن أن تعطي تصوراً عاماً عن هذا المستدرك المفقود. كما تسلط هذه الدراسة الضوء على ملامح منهج أبي ذر الهروي في التصحيح على شرط الشيخين بالاضافة إلى إبراز دور العلماء الذين كان لهم جهد كبير في نقل هذه الأحاديث إلينا كالحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852/1449) حيث احتوت مصنفاته على نقولات قيّمة من هذا المُصَنّف حيث ذكر أكثرها في كتابه تهذيب التهذيب بالإضافة الى مصنفات أُخرى، وبعد جمع هذه الأحاديث والتي تشكل المادة العلمية لهذه الدارسة كان من

المناسب أن يكون عنوان الدراسة: المستدرك على الصحيحين لأبي ذر الهروي والتعريف به من خلال دراسة الأحاديث التي نقلها ابن حجرفي كتابه تهذيب التهذيب.

2.1. الدراسات السابقة:

بعد طول البحث في هذا الموضوع فإنّي لم أقف على دراسة مستقلة تناولت دراسة مستدرك أبي ذر الهروي أو التعريف به و إنّما كانت أغلب الدراسات في هذا الموضوع تدور حول جهود الهروي في رواية صحيح البخاري وأهمية هذه الرواية، ويمكن القول إنَّ من أهم هذه الدراسات المتعلقة بهذا البحث كتاب روايات الجامع الصحيح ونسخه دراسة نظرية تطبيقية؛ حيث أفردت الدراسة مبحثاً مهماً في ترجمة أبي ذر الهروي وشيوخه وتلامذته ومصنفاته وروايته لصحيح البخاري ولكنها لم تتطرق إلى مستدرك أبي ذر الهروي المذكور (فتحي عبد الحليم، روايات الجامع الصحيح، 819/1). كما أنَّ هذه الدراسة لم تتناول توصيف هذا المستدرك ولا دراسة أحاديثه ولا حتى الإشارة الى منهج الهروي في التصحيح على شرط الشيخين.

وهناك أيضاً دراسة أُخرى تناولت جهود علماء هراة في خدمة السنة و الحديث النبوي وكان من الذين تناولتهم هذه الدراسة أبا ذر الهروي وجهوده في خدمة الحديث الشريف ورواياته للمصنفات الحديثية (مسعود عزيزي، جهود علماء هراة في خدمة السنّة، 3). وهذه الدراسة كسابقتها لم تتناول التعريف بالمستدرك ولا منهج الهروي في التصحيح على شرط الشيخين. واستناداً الى ما سبق تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها دراسة جديدة تهتم بالتعريف بمستدرك أبي ذر الهروي وتتناول دراسة أحاديث منه وتبيّن ملامح منهجه في التصحيح على شرط البخاري ومسلم.

3.1. خطة البحث: للوصول الى النتائج المرجوة قمت بتقسيم هذا البحث بعد التمهيد الى مبحثين كما يلي:

1. تمهيد
2. التعريف بأبي ذر الهروي وجهوده في خدمة السنة الشريفة
3. دراسة أحاديث المستدرك التي نقلها ابن حجر في كتاب تهذيب التهذيب

2. التعريف بابي ذر الهروي

1.2. اسمه ونسبه

أبو ذر الهروي، المولود سنة 356 هـ على أرجح الأقوال؛ الحافظ المجوّد عبد بن أحمد بن عُفَيْر بن عَمْرك بن خليفة الهروي والذي يصل نسبه الى الأنصار وبالتحديد الى مالك بن عمرو الانصاري؛ المُحدث صاحب المصنفات المعروف بشيخ الحرم وقد عُرف واشتهر في بعض الأمصار بابن السمّاك؛ والذي ذاع صِيتُه في الآفاق لروايته صحيح البخاري واشتهار هذه الرواية بين أهل الحديث. (الذهبي، سير أعلام النبلاء،17 /544).

والهَرَويّ: نسبة إلى بلدِ هَراة في خراسان، وينسب إلى هذا البلد كثيرٌ من الرواة والمحدثين وخصوصاً رواة مصنفات الصحاح والسُنن. وهراة تعتبر من أحسن البلاد المعمورة في تلك المنطقة، وكان أهل هذه البلدة من أحسن الخَلق، فُتحت هذه البلاد من قبل الأحنف بن قيس في خلافة عثمان وقد سكن هذه البلاد أشرافُ العجم بالاضافة الى أنَّ قوماً من العرب قد سكنوها وأقاموا فيها وإليهم نُسِب الهروي (الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 141/11) .

2.2. شيوخه

سمع أبو ذر من شيوخ كُثر فقد كان الهروي كثير الترحال واسع الاطلاع، أثمرت رحلاته رواية وسماع الأحاديث من كبارالمحدثين في عصره ومن أبرزهم الذين أخذ عنهم رواية الصحيح شيخه المعروف بالمُسْتَمْلِيّ (ت 986/376) وسمعه من شيخه الحَمُّوييّ (ت 991/381) كما سمعه أيضاً من الكُشْمِيهَني الحَمُّوييّ (ت 990/389) حيث أجازه الحَمُّوييّ سماعاً بهراة عام 373 هـ (الذهبي، سير أعلام النبلاء،544/17). وكذا سماعه للصحيح من المُسْتَمْلِيّ ببلخ عام 374 هـ، وهذه التفاصيل ذكرها الهروي نفسه. ولأبي ذر شيوخٌ كُثر سماهم و ذكر مواطن سماعه منهم ومن هؤلاء الشيوخ الذين أخذ منهم العلم وسمع منهم : ابن خمرويه (ت 996/396) سمع منه في مدينة هراة كما سمع من عبد الوهاب الكلابي في مدينة دمشق ومن شيبان الضُّبَعي و أبي بكر هلال بن محمد (ت 1013/414) في مدينة البصرة و من أهم شيوخه في مدينة بغداد أبو الحسن الدارقطني حيث لازمه وسمع منه وأكثر من الرواية عنه وكذلك سمع من السُكَّري (ت 996/396) واسمه علي بن عمر ومن ابن حيويه (ت 983/382) كما سمع من أبي مسلم الكاتِب (ت 399/ 998) في مصر ومن أبي إسحاق الدينوري (ت 974/364) في مكة وسمع من عبد الله السَّرْخَسي (ت 982/381) و من زاهر الفقيه (ت 990/389) بسرخس. (فتحي عبد الحليم، روايات الجامع الصحيح، 819/1-821).

3.2 تلاميذه

سمع من أبي ذرٍ ما لايُحصى من طلاب العلم ورووا عنه عدداً من المُصنفات الحديثية، والتي كان من أهمها روايتهم عنه لصحيح البخاري وسنن الترمذي وسنن أبي داوود، وكان من أهم روايات طلابه عنه لصحيح البخاري رواية عيسى بن أبي ذر عن أبيه وهذه الرواية هي الأكثر شهرة في المشرق كما سمع منه الصحيحَ عددٌ كبير من طلبة الحديث الأندلسيين (الذهبي، سير أعلام النبلاء،544/17).

ولم تقصتر روايات الهروي لكتب الحديث على المشارقة وإنّما اشتهرت رواياته عند المغاربة أيضاً حيث اشتهرت رواية الباجي (ت 1082/474) عنه وكذلك روايات أبي العباس العذري (ت 1085/479) ورواية أبي عبدالله المُقرئ (ت 1348/749) ورواية ابن منظور القيسي (ت 1347/750) عن أبي ذر الهروي.

كما روى عنه عدد من أهل الحديث كموسى الصَّقَلي، وابن دِلْهاث (ت 1086/478) ، وعلي بن أبي الهول (ت 1043/444) وغيرهم ممن ذكرهم الذَّهَبِيّ في ترجمة أبي ذر. وقد روى عن أبي ذر الهروي عدد من المحدثين إجازة: كالخطيب البغدادي وابن عبد البر، وأبو عبد الله أحمد الخَوْلانيُّ وأبو القاسم أحمد اليوسفي (ت 1138/479) (فتحي عبد الحليم، روايات الجامع الصحيح، 822/1).

4.2 جهوده في رواية المصنفات الحديثية

يُعتبر أبو ذر الهروي من كبار مُحدثي القرن الرابع الهجري الذين كان لهم دورٌ كبيرٌ في خدمة السنة، وقد تميزت هذه الحقبة بالاهتمام بتدوين السنة لأنَّ القرن الرابع هو امتدادٌ للقرن الثالث الهجري ومُتمم له إلا أنّ هذا القرن الذي عاش فيه الهروي قد تميز باتساع الرواية وانتشارها ما جعل أبا ذرالهروي وعاءً من أوعية الحديث الشريف رواية ودراية، ويدل على ذلك مصنفاته في الحديث ورواياته عن شيوخ في أمصار متعددة كما ذكرنا سابقاً (الزهراني، تدوين السنة النبوية في القرنين الثاني والثالث للهجرة،41) ويمكن ملاحظة هذا الدور من خلال أمرين

مهمين وهما دوره في رواية المصنفات الحديثية بالإضافة إلى مصنفاته التي ألفها وأفاد منها أهل الحديث وهي من المصنفات المهمة التي لا يُستغنى عنها.

1.4.2. روايته للمصنفات الحديثية

لقد كان لاتساع رحلة الهروي وزيارته لعدد من البلدان والأمصار الإسلامية بالإضافة إلى مجاورته للحرم المكي دورٌ كبير في رواية المصنفات الحديثية عن عدد من كبار ومشاهير المحدثين. فقد تمييزباتساع الرواية لمصنفات حديثية كثيرة ومتنوعة شملت رواية كُتب الصحاح كصحيح البخاري وصحيح مسلم وموطأ مالك وكتب السنن كسنن الترمذي عن أبي العباس المحبوبي عن مؤلفه، وسنن أبي داوود من طريق الؤلؤي ومصنفات العلل والجرح والتعديل ككتاب التاريخ الكبير للبخاري (الذهبي، سير أعلام النبلاء،544/17). وتعتبر روايته لكتاب علل الدارقطني من الروايات التي لاتقل أهمية عما ذكرنا من الروايات وكذلك روايته لكتاب الإلزامات وكتاب الجرح والتعديل لأبي حاتم، وكتاب مسند عبد بن حميد وسنن الدارمي ومؤلفات أُخرى يطول ذكرها تدل على جهوده في رواية المصنفات الحديثية. (فؤاد سزكين، تاريخ التراث العربي، 388/1).

2.4.2. مصنفاته الحديثية

لأبي ذر الهروي مصنفات متنوعة تدلُّ على سعة اطلاعه ورسوخه وعلو كعبه في علم الحديث وهذه المصنفات ذكرها عدد من العلماء منهم القاضي عياض في كتاب ترتيب المدارك وكذلك ذكرها الحافظ الذهبي في السير. ويمكن القول إنّ من أهم المصادر التي ذكرت مصنفات أبي ذر الهروي هي فهرسة ابن خير الاشبيلي، وأهمية هذه الفهرسة تكمن في أن ابن خير الاشبيلي يذكر هذه المصنفات باسناده إلى أبي ذر. ويمكن أن نُجمل أهم هذه المصنفات سواء الموجود منها بين أيدينا أو المفقود كما يلي:

1.أجزاء حديث أبي ذر الهروي: وقد نقل ابن حجر أسانيدها في معجمه المفهرس منسوبة إلى أبي ذر الهروي وفيها جملة من الروايات بإسناده. (ابن حجر المعجم المفهرس، 142).

2. كتاب فوائد أبي ذر الهَرَويّ: وقد ذكر فيه الهروي عدداً من الأحاديث رواها بإسناده، ولم يرتبها بترتيب معين كما وصفه الذهبي في كتاب السير وقد ذكر الهروي في هذه الفوائد ما يزيد عن عشرين نصاً. (الذهبي، سير أعلام النبلاء،544/17).

3. كتاب في السنّة: وقد ذكره ابن خير الاشبيلي في فهرسته بهذه التسمية (ابن خير الاشبيلي، الفهرسة، 286). وكذلك القاضي عياض ونسبوه لأبي ذر الهروي وهو بصيغة حدثني وأخبرني (القاضي عياض، ترتيب المدارك، 266/2). وقد ورد بهذه التسمية: السنّة والصفات (فتحي عبد الحليم، روايات الجامع الصحيح، 829/1).

4. كتب الفضائل: مثل كتاب فضائل العيدين: (فتحي عبد الحليم، روايات الجامع الصحيح، 822/1). وكتاب فضائل القرآن: (ابن خير الاشبيلي، الفهرسة، 70). وكتاب فضائل مالك (ابن خير الاشبيلي، الفهرسة، 286). وهي من مصنفات أبي ذر أيضاً .

5. كتاب شهادة الزور: نسبه ابن خير الإشبيلي في فهرسته لأبي ذر الهروي (فتحي عبد الحليم، روايات الجامع الصحيح، 822/1).

6. كتاب دلائل النبوة: ذكره ابن خير أيضا في فهرسته بإسناده الى أبي ذر (ابن خير الاشبيلي، الفهرسة، 286) وكذا ذكره القاضي عياض بهذه التسمية في ترتيب المدارك (القاضي عياض، ترتيب المدارك، 266/2).

7. كتاب الحج: ذكره الذهبي في ترجمة أبي ذر الهروي (الذهبي، سير أعلام النبلاء،544/17). وكذا ابن خير في فهرسته بسنده الى أبي ذر الهروي (ابن خير الاشبيلي، الفهرسة، 250).

8. المستدرك على الصحيحين: كما سمّاه الذهبي باعتباره وقف على هذا المصنف وعلى تسميته (الذهبي، سير أعلام النبلاء،544/17) وقد سماه ابن حجر أيضاً بـ: "المستدرك المستخرج على الإلزامات" حيث وصفه قائلاً: "المستخرج على الإلزامات": وهذا الكتاب خرَّجه أبو ذر على كتاب الالزامات وكتاب الالزامات هو بمثابة مستدرك على الصحيحين ذكر الدارقطني أنّه يلزم البخاري ومسلم إخراج هذه الأحاديث وهذا الكتاب تم تصنيفه على المسانيد. (ابن حجر المعجم المفهرس، 141) وورد باسم مغاير كما سماه ابن خير في فهرسته وذكره ابن خير في كتاب الفهرسة واصفاً اياه بقوله: وتخريج الإلزامات المذكورة تأليف أبي ذر الهَرَويّ أربعة أجزاء، حدثني به الشيخ أبو الحسن بن موهب (ت 1137/532) حيث ذكر إسناد هذا الكتاب (ابن خير الاشبيلي، الفهرسة، 203). كما ورد أيضاً باسم " الصحيح المسند المخرّج على الصحيحين" (كان دمير، أبو ذر الهروي، 270). ونلاحظ الاختلاف في توصيف هذا الكتاب بين ابن خير وابن حجر بالإضافة إلى ورود تسميات أُخرى مختلفة أيضاً ما يستدعي دراسة هذه المسالة في مبحث مستقل يتناول هذا الموضوع بمزيد من التفصيل. لذا سنتناول في المبحث التالي تحقيقَ نسبة الكتاب وتوثيق عنوانه في مبحث مستقل في هذه الدراسة للإجابة عن هذا السؤال المهم وهو هل هذه التسميات هي لمصنف بعينه أم أنها لمصنفات مختلفة كل منها مستقل عن الآخر؟ ينظر: (الذهبي، سير أعلام النبلاء،544/17).

2.4.2. نسبة الكتاب لصاحبه وتوثيق عنوانه

1.2.4.2. نسبة الكتاب لمؤلفه

وردَ ذِكرُ المستدرك ونسبته لأبي ذر الهروي في عدد من المصادر الحديثية؛ حيث نَسَبَ أصحابُ هذه المصنفات كتاب المستدرك لأبي ذر الهروي ومن هؤلاء المحدثين:

الذهبي (ت 748/1348) حيث نسبه لأبي ذر واصفاً إيّاه بصغر الحجم وقد أفاد منه؛ ما يدل على سعة اطلاع أبي ذرالهروي. (الذهبي، سير أعلام النبلاء، 560/17). وقد نسب ابن حجر هذا الكتاب لأبي ذر في مواضع متعددة من كتابه تهذيب التهذيب حيث وردت تسميته بالمستدرك المستخرج على الإلزامات (ابن حجر المعجم المفهرس، 141). وقد تكررت هذه العبارة عند نقل الحافظ لعدد من الأحاديث من المستدرك. (ابن حجر، تهذيب التهذيب،36/3)

وممن نسب المستدرك لأبي ذر أيضاً الامام الشوكاني وذلك عند نقله لحديث أُميمة بنت رقية حيث نسب هذا الكتاب لأبي ذر ولعلّ الشوكاني اطلع على مستدرك الهروي أو نقل من مصدر ينقل من المستدرك، أي أنَّ هذا الكتاب قد اشتهرت نسبته لأبي ذر الهروي كما ذكرنا. (الشوكاني، نيل الأوطار، 114/1).

ومن خلال ما أوردناه من النقول التي ذكرها المحدثون تمَّ إثبات نسبة المستدرك لأبي ذر الهروي ولكن نلاحظ الاختلاف في تسمية هذا المصنف فتارةً وردت تسميته بالمستدرك على الصحيحين وتارة أُخرى وردت تسميته بالمُستخرج المستدرك على الالزامات، ما يطرح السؤال التالي: هل هذه العناوين هي لمصنف واحد أم أنّها عناوين لمصنفات مختلفة؟

بدايةً يمكن القول إنَّ المستدرك على الإلزامات هو بمثابة مستدرك على الصحيحين لأن كتاب الإلزامات للدارقطني هو مستدرك على الصحيحين استدركَ الدارقطني على الشيخين الأحاديث التي لم يخرجاها وتوافرت فيها شروط الصحة التي راعاها البخاري ومسلم في الصحيحين (مصطفى أوزتوبراك و فيصل أحمد، تصحيح الحديث من خلال مصطلح الإلزام عند المحدثين، 115) ويؤيد هذا الكلام ما قالة ابن حجر في وصفه لكتاب الإلزامات (ابن حجر، المعجم المفهرس، 141) لذا لابُدّ من توثيق عنوان الكتاب وتحقيق تسميته وهو أمر مهم لنصل إلى توصيف دقيق لهذه المصنفات المفقودة ولنعطي تصوراً صحيحاً عنها وهو ما سنتناوله في المبحث التالي.

2.2.4.2. تحقيق اسم الكتاب وتوثيق عنوانه

ورد في عدد من المصنفات الحديثية ذكرُ اسم الكتاب ونسبته لصاحبه أبي ذر الهروي ، لكن يلاحظ في هذه النقولات المذكورة في هذه المصنفات اختلاف في تسمية المستدرك؛ فتارة يسميه ابن خير "المستخرج على الالزامات" وتارةً أُخرى يسمية الذهبي "المستدرك على الصحيحين"؛ وهذا الاختلاف في التسميات يجعلنا نطرح السؤال التالي: هل هذه التسميات لمصنفات مستقلة أم تسميات لمصنف واحد وهو المستدرك على الصحيحين ؟

للإجابة عن هذا السؤال ينبغي دراسة هذه التسميات التي نقلها العلماء و توصيفاتهم لهذه المصنفات بمزيد من التفصيل لتكوين تصور عن هذه المصنفات و لتوثيق اسم الكتاب الذي نقل منه ابن حجر أحاديث المستدرك وذلك بدراسة هذه التسميات كل تسمية على حدى وذلك كما يلي:

1. المستدرك على الصحيحين: وهذه التسمية هي التي ذكرها الذهبي كما أشرنا سابقاً

واصفاً ايّاه بقوله "مستدرك لطيف" ونستنتج من كلام الذهبي صِغَرَ حجم هذا المستدرك الذي كان بين يديه حيث ذكر أنّه علّق منه وأفاد. (الذهبي، سير أعلام النبلاء،560/17).

2. المستدرك المستخرج على الالزامات: وقد نقل هذه التسمية ابن حجر في كتاب التهذيب قال ابن حجر: وأخرج أبو ذر الهروي هذا الحديث في المستدرك المستخرج على الإلزامات. وقد وصفه ابن خير الاشبيلي بأنّه في أربعة أجزاء حيث ذكر إسناده الى أبي ذر(نايف المنصوري، السلسبيل النقي، في تراجم شيوخ البيهقي، 560/17). ولربما هو الذي وصفه القاضي عياض بقوله: "المسند الصّحيح المستخرج على الصحيحين" وقد وصفه القاضي عياض بأنه كبير الحجم؛ قلتُ: ويغلب على الظن أنه في عدة مجلدات. (القاضي عياض، ترتيب المدارك، 233/7).

والذي يراه الباحث أن هذه التسميات لمُصَنّفَيْن مختلفَيْن كل منهما مستقل عن الآخر وذلك للأسباب التالية:

أ. الاختلاف في التسمية: اختلاف التسمية يدل على اختلاف المُسمى في الأغلب ما يعطي دلالة على أن هذه التسميات ليست لمصنف واحد وإنّما لمصنفين مستقلين موضوعهما الاستدراك على الصحيحين مع اختلاف في المحتوى (عمر فاروق آقبنار، أبو ذر الهروي حياتُه وشخصيته العلمية، 22).

ب. تعامل بعض المحدثين مع هذه المصنفات على أنها مصنفات مستقلة كالعلماء الذين كانت هذه المصنفات بين أيديهم و اطلعوا عليها ونقلوا منها بعض الأحاديث والفوائد الحديثية، كما فعل الذهبي فقد ذكرهما على أنهما مصنفين مستقلين (الذهبي، سير أعلام النبلاء، 560/17).

ج. حجم هذه المصنفات: إنَّ الاختلاف في حجم هذين المصنفين يدل على أنّهما ليسا كتاباً واحداً، فالمستدرك على الصحيحين صغيرالحجم في مجلد واحد كما قال الذهبي وهو من العلماء الذين اطلعوا عليه وعلّقوا منه. والمستدرك المستخرج على الالزامات في أربعة أجزاء كما قال ابن خير في فهرسته وهو ممن اطلعوا عليه أيضاً، وقد رواه باسناده الى أبي ذر الهروي .وهذا الكتاب نقل منه ابن حجر عدداً من الأحاديث في مصنفاته. لذا من المستبعد أن تكون هذه التسميات لمصنف واحد ولاسيما أنّ توصيف الذهبي وتوصيف ابن حجر لم يتطابقا مايدل على استقلالية هذه المصنفات. أي أن " المستدرك على الصحيحين" و "المستخرج المستدرك على الصحيحين " ليسا كتاباً واحداً. واستناداً الى ما سبق يمكن القول إنَّ كتاب "المستخرج المستدرك على الصحيحين " هو مصنف مستقل تماماً عن " المستدرك على الصحيحين" لذلك وبعد أثبتنا استقلالية كل منهما ينبغي التعامل معهما على أنّهما كتابان مستقلان لأنَّ بعض المؤلفات التي تناولت دراسة أبي ذر الهروي ومصنفاته تعاملت مع هذين المُصنّفين على أنّهما كتاب واحد، والحق أنهما مستقلان كما أثبتنا في هذه الدراسة.

وبعد أن حققنا اسم الكتاب ووثقنا عنوانه يمكن وصف المستدرك المستخرج على الالزامات كما يلي:

1. كتاب المستدرك المستخرج على الالزامات هو عبارة عن كتاب مستدرك على الصحيحين استخرجه أبو ذر الهروي على كتاب الالزامات الذي هو أيضاً مستدرك على الصحيحين. وظاهر تسمية الكتاب تدل على ذلك؛ ويؤيد ذلك أنَّ بعض الأحاديث التي نقلها الحافظ ابن حجر عن المستدرك موجودة في الزامات الدارقطني .

2. كتاب المستدرك المستخرج على الالزامات في أربعة مجلدات كما ذكر ابن خير في فهرسته، وهذا يعني أنَّه كبيرُ الحجم مقارنة بالزامات الدارقطني المطبوع والموجود بين أيدينا لأنَّه في مجلد صغيرحوى سبعين حديثاً استدركها الدارقطني على الشيخين.

3. إنَّ أغلب ما بين أيدينا من أحاديث المستدرك هي الأحاديث التي نقلها الحافظ ابن حجر في مصنفاته وخصوصاً في كتاب تهذيب التهذيب والتي تمثل المادة العلمية لهذه الدراسة.

4. يمكن القول إنَّ تسمية الكتاب بالمستدرك المستخرج على الالزامات يدل على أمرين:

أ. قصدَ أبو ذر الهروي إيراد أحاديث المستدرك المستخرج بأسانيد أخرى غير الأسانيد التي ذكرها الدارقطني في الزاماته لذلك سمّاه مستخرجاً.

ب. الاستدراك على الدارقطني بوجود أحاديث أُخرى لم يذكرها الدارقطني في الزاماته كالحديث الذي أورده ابن حجر في كتاب تغليق التعليق وهو من الأحاديث التي نقلها ابن حجر من المستدرك على الالزامات المذكور ويمكن إيراد الحديث كما يلي:

عن بهز بن حكيم عن ابيه عن جده قرأته على ابراهيم بن محمد المؤذن أخبركم أحمد بن أبي طالب عن عبد اللطيف بن مُحَمَّدِ بن علي أنّ مُحَمَّد بن علي ان محمد بن عبد الباقي اخبرهم أنا مالك بن أحمد أنا أبو الحسن الصلت ثنا ابراهيم بن عبد الصمد الهاشمي ثنا الحسين بن الحسن ثنا علي بن غراب ثنا بهز بن حكيم ثنا ابي عن جدي قال قلت يا رسول الله نِسَاؤُنَا مَا

نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ قَالَ حَرْثُكَ فَأْتِ حَرْثَكَ أَنَّى شِئْتَ غَيْرَ أَنْ لَا تَضْرِبَ الْوَجْهَ وَلا تُقَبِّحْ وَلا تَهْجُرْ إلا فِي الْبَيْتِ وَأَطْعِمْ إِذَا طَعِمْتَ وَاكْسُ إِذَا اكْتَسَيْتَ كَيْفَ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ.

وقد عزا ابن حجر تخريج هذا الحديث إلى سنن أبي داوود والنسائي وحكم بأنّه حديث حسن، ثم ختم بقوله أخرجه أبو ذر في المستدرك المُخرّج على الالزامات. (ابن حجر، تغليق التعليق، 431/4).

لذا وقع في بعض المصنفات تسمية المستدرك المستخرج على الالزامات بـ " إلزامات الالزامات" وسبب هذه التسمية كما ذكرنا سابقاً أنّ أبا ذر الهروي يرى أنَّ الدارقطني قد فاته ذكر أحاديث صحيحة على شرط البخاري ومسلم في كتاب الالزامات لذا يلزمه إخراج هذه الأحاديث في هذا الكتاب لذا أطلق البعض على هذا الكتاب "الزامات الإلزامات". ويمكن القول إنَّ هذه التسمية لا تُخرِج هذا المصنف عن كونه مستدركاً على الصحيحين لأنّ كتب الإلزامات هي مستدركات قصد مؤلفوها ذكر ما فات الشيخين من الأحاديث وإلزامهم إخراجها على شرطهما أو إلزامهما إخراج هذه الأحاديث في صحيحهما. (فيصل أحمد، منهج الدارقطني في التصحيح على شرط الشيخين البخاري ومسلم من خلال كتاب الالزامات والتتبع، 44)

3. الأحاديث التي نقلها ابن حجر من المستدرك في مصنفاته

تميّز الحافظ ابن حجر بسعة الاطلاع الواسع على مصنفات مَن سبقه مِن المحدثين فقد وقف على مؤلفات كثيرة لم تصل إلينا وهي بحكم المفقودة ومن هذه المصنفات مستدرك أبي ذر الهروي الذي كان من المصادر المهمة التي اعتمد عليها في مصنفاته والذي نقل منه الحافظ ابن حجر في مصنفاته الحديثية كتهذيب التهذيب ويمكن وصف هذا الكتاب بأنّه مصنف حديثي يهتم بعلم الرجال أي رواة الحديث النبوي حيث اختصره ابن حجر من عدد كبير من كتب الرجال كتهذيب الكمال ولم يقتصر على هذه المصادر بل زاد عليها عدداً من التراجم فاتت من قبله ممن ألف في هذا الفن ويعتبر كتاب تهذيب التهذيب من الكتب المهمة التي لا يمكن لطالب الحديث الاستغناء عنه وخاصة في موضوع الجرح والتعديل حيث أورد تراجم الرّواة مرتبة على حروف المعجم. ويمكن القول إنّ النقول التي جاءت في هذه التراجم مهمة للغاية حيث يمكن من خلالها معرفة ماهية مستدرك أبي ذر الهروي والوقوف على ملامح التصحيح على شرط الشيخين عنده وتمثل الأحاديث التي نقلها ابن حجر المادة العلمية لهذه الدراسة. وقد بلغ عدد الاحاديث التي نقلها ابن حجر من المستدرك في كتابه تهذيب التهذيب ثمانية أحاديث، وهي التي سنتناولها بالدراسة في هذا المبحث كما يلي:

1.3. حديث دكين بن سعيد الخثعمي

حديث دكين الخثعمي من الأحاديث التي ذكر ابن حجر أنَّ أبا ذر الهروي أخرجه في مستدركه حيث ساق ابن حجر ترجمة لدكين بن سعيد مشيراً الى صحبته ومن روى عنه ثم أورد حديثه في معجزة تكثير الطعام عند قدوم وفد مزينة الى النبي صلى الله عليه وسلم وقد أشار ابن حجر كعادته في هذا الكتاب الى من خرَّج حديث دكين من المحدثين في مصنفاتهم كابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وأبو ذر في المستدرك" (ابن حجر، تهذيب التهذيب، 212/3). وظاهر كلام ابن حجر أنّ أبا ذر الهروي يرى أن هذا الحديث على شرط الشيخين لذا أخرجه في مستدركه ولنستعرض هذا الحديث بمزيد من التفصيل كما يلي:

حديث دكين بن سعيد الذي أشار إليه ابن حجر أخرجه أحمد في المسند من طريق وكيع عن إسماعيل قال ثنا قيس عن دكين الخثعمي "قال أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين راكباً وأربع مائة نسأله الطعام فقال لعمر اذهب فأعطهم... " الحديث .

وفي الحديث روى دكين بن سعيد حادثةَ تكثير الطعام ببركته صلى الله عليه وسلم عندما قدِم وفدُ مُزينة الى رسول الله فأمر رسول الله عمر بن الخطاب أنْ يُطْعمَهم فأطعمهم فلم ينقص من الطعام وبقي على حاله (أحمد بن حنبل، المسند، 430/24) . وقد وقع في لفظ الحديث اختلاف في عدد وفد مزينة وهذا لايقدح في الحديث لأنَّ أصل الحديث ثابت وهذا الاختلاف لايؤثر في صحة الحديث.

وهذا الحديث أخرجه أبو داوود في سننه مختصراً له (أبو داوود، النوم، 5238) وابن حبان وكذا أخرجه الطبراني والدارقطني في الإلزامات (الدارقطني، الإلزامات، 66) والحافظ الهيثمي في كتاب مجمع الزوائد (الهيثمي، مجمع الزوائد، 8 /144) مشيراً الى صحة اسناده وقد حكم الأرناؤوط بصحتة اسناده وأن رجاله رجال الصحيحين (الأرناؤوط، التعليقات على مسند أحمد،24 /430) .

الحكم على الحديث: الحديث صحيح على شرط الشيخين.

2.3. حديث الحارث بن البرصاء

حديث الحارث بن البرصاء من الأحاديث التي صححها أبو ذر الهروي على شرط الشيخين وهي من الأحاديث التي نقلها ابن حجر من مستدرك الهروي وأودعها في كتاب تهذيب التهذيب، حيث ذكر ابن حجر ترجمةً مختصره لهذا الصحابي مشيراً الى الاختلاف في نسبه وأشهر من روى عنه من التابعين وهؤلاء التابعون هم ابن جريج والشعبي ثم ذكر ابن حجر إخراج الهروي لهذا الحديث في مستدركه مشيراً الى تصحيح عدد من المحدثين له (ابن حجر، تهذيب التهذيب، 155/2).

والحديث أخرجه أحمد في المسند بسنده عن الحارث بن مالك ابن البرصاء أنه قال "سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة يقول لا يُغزى هذا يعني بعد اليوم إلى يوم القيامة (أحمد بن حنبل، المسند، 430/24) وقد حكم شعيب الارناؤوط بأن رجال الحديث رجال الشيخين" (الأرناؤوط، تعليقاته على مسند أحمد، 430/24) وهو من الأحاديث التي صححها الدارقطني (الدارقطني، الإلزامات، 67)، إلا أنّ الحديث مُعلٌّ بعلتين: الأولى تدليس زكريا ابن أبي زائدة والعلّة الثانية: مخالفته لرواية عبدالله ابن أبي السفر كما عند أحمد ويمكن إفراد المسألتين بالدراسة كما يلي:

1. اتهام أهل الحديث لزكريا بن أبي زائدة بالتدليس مع كونه ليّن الحديث.

وعلى الرغم من أنّ ابن أبي زائدة هذا قد وثقه عدد من أهل الحديث إلا أنهم وصفوه بالتدليس كما أنّ بعضهم قال فيه "ليّن الحديث" كأبي حاتم الرازي (ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل، 350/3) كما اتهم بعض علماء الحديث زكريا ابن أبي زائدة بالتدليس والى ذلك ذهب عدد من اهل الحديث حيث وثقه أبو داوود إلا أنّه اتهمه بالتدليس أيضاً.

والى ذلك ذهب أبو حاتم الرازي حيث اتهمه بالتدليس عن ابن جريج والشعبي ومنهم من قال أنَّ في روايته نظربسبب تدليسه كصالح جزرة، ومنهم من نقل عن ابنه -أي ابن زكريا- يحيى أنه أثبت تدليس أبيه عن الشعبي وذلك بمعرفته الراوي الذي بين أبيه وبين الشعبي. (المزي، تهذيب الكمال، 362/9). ويمكن الاجابة عن مسألة تدليس زكريا بما يلي:

أ. تضعيف أحمد بن حنبل لرواية يحيى بن زكريا القائلة بأنه يدلس حيث وصفها بقوله "زعموا" ما يدل أن هذا القول غير ثابت من وجهة نظر الامام أحمد. (أحمد بن حنبل، سؤالات أبي داوود، 289).

ب. رواية يحيى القطان عن زكريا وأنه كتب حديث زكريا عن الشعبي وانتقى من أحاديثه ومما انتقى منها هذا الحديث حيث قيل ليحيى القطان هل كان زكريا يُخرج أصوله أي كتبه؟ فأجاب يحيى بن سعيد القطان بأنَّ زكريا كان يخرج أصوله فينتقي منها أحاديثا ويترك أخرى ومن جملة الأحاديث التي انتقاها هذا الحديث (أحمد بن حنبل، سؤالات أبي داوود، 322). ومن معلوم عند المحدثين أنَّ يحيى القطان روى عن زكريا؛ والقطان لا يروي من أحاديث شيوخه المتهمين بالتدليس إلا إذا ثبت أنّهم سمعوه وبذلك تنتفي شبهة التدليس عنه في هذا الحديث ، وهذا ما أفاد به أبو بكر الإسماعيلي (أحمد بن حنبل، سؤالات أبي داوود، 133).

ج. إثبات البخاري سماع زكريا من الشعبي؛ في تاريخه الكبير: حيث قال البخاري في ترجمة زكريا : سمع من عدد من المحدثين منهم عامر الشعبي. وكلام البخاري يدل على إثبات سماع زكريا من الشعبي ما يؤيد ما ذهبنا إليه. (البخاري، التاريخ الكبير، 423/3).

2. الإشكال الثاني: مخالفة زكريا لابن أبي سَفَر كما في المسند ، فقد روي هذا الحديث عن الشعبي، من طريق ابن مطيع، عن مطيع (أحمد بن حنبل، المسند، 133/24) ، ويمكن الإجابة عن ذلك بأنّه لا تعارض بين الروايتين لأنَّ كل منهما رواية مستقلة عن الأخرى للأسباب التالية:

أ. اختلاف المخرج في الروايتين فاحداهما عن الحارث بن البرصاء والثانية عن مطيع ابن الأسود وكل منهما صحابي نقل ما سمع في حادثتين مختلفتين.

ب. الاختلاف في سياق الحديثين ما يدل على أنّ كل منهما حديث مستقل.

النتيجة: هذا الحديث على شرط البخاري ومسلم . ويؤيده كلام الترمذي حيث حكم عليه بأنه حسن صحيح (الترمذي، السنن، 1611). وما ذكرناه من العلل ليس بقادح كما بيننا.

3.3. حديث ثابت بن وديعة

حديث ثابت بن وديعة من الأحاديث التي صححها أبو ذر الهروي على شرط الشيخين أيضاً وهي من الأحاديث التي نقلها ابن حجر من مستدرك الهروي في كتابه تهذيب التهذيب حيث ذكر ترجمة مختصرة لثابت بن وديعة في التهذيب مشيراً إلى نسب هذا الصحابي ومن روى عنه من الصحابة والتابعين وقد اشتهرت رواية ثابت لحديث الضب. وقد أشار ابن حجر الى أنّ هذا الحديث محل خلاف بين المحدثين من ناحية صحته ثم ذكر ابن حجر تصحيح الدارقطني لهذا الحديث وإخراج أبو ذر له في المستدرك. (ابن حجر، تهذيب التهذيب، 2 /18).

و يروى عن ثابت بن وديعة أن رجلا أتى النبي بضباب قد احترشها ، فجعل ينظر إلى ضَبّ منها، ثم قال: إنّ أمة مسخت، فلا أدري لعل هذا منها (أحمد بن حنبل، المسند، 133/24). وقد سأل الترمذي الامامَ البخاري عن حديث ثابت فقال حديث ثابت أصح (الترمذي، العلل الكبير، 267) مرجحاً -أي البخاري- حديث ثابت عن زيد بن وهب مشيراً الى أنّ الأعمش خالف الثقات بروايته هذه.

وبحسب القرائن المُحتفّة يمكن أن يكون معنى قول البخاري فيه نظر أنّه قد يقصد بها عدم سماع راوٍ من آخر، أو انقطاع في السند أو يقصد بها مخالفة أو تفرد أو يقصد بها جرح خفيف، ليس بشديد (محمد فرحات، قطف الثمر في تحرير قول البخاري فيه نظر، 252) فلفظة (فيه نظر) لا يمكن معرفة المقصود منها إلا مقرونة بسياقها مع القرائن المحتفة بها ولذلك فالبخاري قصد بقوله "وَفِي نَفْسِ الْحَدِيثِ نَظَر" أي أصل حديث ثابت بن وديعة "أمة مسخت" وهذا ما يفهم من كلام البخاري لأنّ هذا الحديث يعارض حديث ابن عمر بأنّ الضب أُكل على

مائدة رسول الله لذا قال البخاري في التاريخ الكبير أن هذا الحديث أصح وفي نفس الحديث نظر (البخاري، التاريخ الكبير،1 /102). هذا وقد تقاربت وجهات نظر المحدثين في عند استخدامهم للفظ" فيه نظر" ويغلب استخدامها عند تضعيف الراوي أو تضعيف الحديث؛ ينظر (اسماعيل كورت و تورهان، خليل ابراهيم ، منهج البزار في نقد الرجال، 290)

النتيجة: الحديث ليس على شرط البخاري لأنّ البخاري قال "فيه نظر".

4.3. حديث بشر بن سحيم

حديث بشر بن سحيم من الأحاديث التي صححها أبو ذر الهروي على شرط الشيخين وهي من الأحاديث التي نقلها ابن حجر من مستدرك أبي ذر الهروي مشيراً إلى إخراجه لهذا الحديث (ابن حجر، تهذيب التهذيب، 450/1).

ولفظ الحديث كما عند أحمد في المسند "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب أيام التشريق فقال لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة وإن هذه الأيام أيام أكل وشرب": (أحمد بن حنبل، المسند،160/24) ورجال هذا الحديث رجال الشيخين سوى الصحابي لم يرو عنه البخاري ولا مسلم وقد أثبت البخاري صحبته فقال : بشر بْن سحيم الغفاري، لَهُ صحبة (البخاري، التاريخ الكبير، 75/2). إلا أن هناك علتان في الحديث :

العلة الأولى: إنَّ حبيب بن أبي ثابت مُتهم بالتدليس في مسألة السماع وهو ما ذهب اليه بأنه يكثر من التدليس وقد وصفه بهذا الوصف عدد من المحدثين (ابن حجر، طبقات المدلسين، 37) وقد يجاب عن هذا الاشكال بأنّ حبيب بن أبي ثابت قد صرّح بالتحديث كما في مسند أحمد حيث قال: إنّ حبيب أخبره أنه سمع نافع بن جبير (أحمد بن حنبل، المسند، 160/24)، فانتفت بذلك شبهة تدليسه.

العلة الثانية: الاختلاف في سند الحديث: فقد روى الحديث نافع عن بشر عن النبي. وكذلك رواه حبيب عن بشر عن النبي. فخالف عبد الرحمن المسعودي سابقيه حيث رواه عن حبيب عن نافع من طريق بشر عن علي عن النبي (الدارقطني، العلل، 320). وقد أجاب الدارقطني نفسه عن هذا الإشكال في كتابه العلل فقال: خالفه أصحاب حبيب أي خالفوا المسعودي فرووا الحديث بدون علي وهو الصواب (الدارقطني، العلل، 320) واستناداً الى ذلك فالطريق التي ألزم بها الدارقطني البخاري ومسلم هي الطريق الصحيحة.

النتيجة: الحديث على شرط البخاري ومسلم ويؤيد تصحيح الحديث شواهده الكثيرة.

ويمكن القول إنّ سبب عدم تخريج البخاري ومسلم لهذا الحديث : استغناؤهما عنه بأحاديث مشاهير الصحابة في نفس الباب كحديث البراء بن عازب عند البخاري و حديث نبيشة عند مسلم (البخاري، العيدين، 940؛ مسلم، الصوم، 1141) وللبخاري ومسلم منهج واضح في ترجيحهم إخراج الحديث المُفسّرعلى غيره فالاحاديث التي أخرجوها في الباب مُفسرة أمّا حديث بشر فهو غير مفسر ما جعلهم يعرضون عنه.

5.3. حديث حبشي بن جنادة السلولي

حُبشي بن جنادة من الصحابة الذين رووا عن النبي عدداً من الأحاديث وقد أخرج أبو ذر الهروي حديث حبشي بن جنادة في مستدركه حيث أورد ابن حجر ترجمة لهذا الصحابي مشيراً الى أحاديثه وموقف المحدثين من رواياته (ابن حجر، تهذيب التهذيب، 176/2) والحديث الذي يرى الباحث أنّ الهروي أخرجه هو حديث دعاء النبي للمُحلّقين؛ فقد أخرج أحمد في مسنده عن حبشي بن جنادة وهو من الذين شهدوا حجة الوداع قال: قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم" اللهم اغفر للمُحلقين قالوا يا رسول الله والمقصرين قال اللهم اغفر للمحلقين قالوا يا رسول الله والمقصرين قال في الثالثة والمقصرين" (أحمد بن حنبل، المسند، 51/29).

علل الإسناد: أعلَّ بعضُ المحدثين هذا الحديث بأنَّ أبا اسحاق السبيعي مشهور بالتدليس مع تغيُّرٍ في حفظه آخر حياته، يُضاف إلى ذلك أنّه لم يسمع من حُبشي كما أنَّ سماعه من حبشي في بعض الروايات لايصح من طريق ثابت، لذلك حكم البخاري بأنّ في إسناد الحديث نظر حيث نبّه على ذلك في كتاب التاريخ الكبيربقوله "في إسناده نظر" (البخاري، التاريخ الكبير، 127/3)، قلنا: ورجال هذا الحديث رجال الشيخين، لكن هذا الصحابي ليست له روايةٌ في الصحيحين وقد صححه شعيب الأرناؤوط وحكم عليه بأنَّه صحيح لغيره (الأرناؤوط، التعليقات على المسند، 51/29).

النتيجة: الحديث على شرط مسلم دون البخاري لأنّ البخاري أعله فقال "في إسناده نظر" وهذا الإعلال من جهة السماع.

6.3. حديث حبيب النهدي

حديث حبيب النهدي في النفل من الأحاديث التي صححها أبو ذر الهروي على شرط الشيخين وهي من الأحاديث التي نقلها ابن حجر من مستدرك الهروي وقد أشار ابن حجر الى تخريج ابن حبان له وكذا خرّجه أبو ذر الهروي في مستدركه على الصحيحين. وتجدر الاشارة إلى أنّ البخاري ومسلم خرّجا حديثا قريبا من لفظه وهو حديث سالم عن ابن عمر (ابن حجر، تهذيب التهذيب، 386/10).

وحديث حبيب: رجاله رجال الصحيح إلا أنَّ أحد رجال الاسناد وهو زيد بن جارية لم يُخرج له الشيخان ولفظ الحديث: "أن النبي نفل الربع بعد الخمس، ونفل الثلث بعد الخمس" (الأرناؤوط، التعليقات، 11/29)، فانحصر الكلام فيه وهو مما يُعل به الحديث كما يلي:

1. جهالة زيد بن جارية: من المحدثين من ذهب الى القول بجهالة زيد كأبي حاتم الرازي حيث قال بأن زيد راوٍ مجهول (ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 255/8). وأبو حاتم الرازي متشدد في المجاهيل من الرواة لذلك لم يرتض ابن حجر ماذهب اليه ابن أبي حاتم مشيراً الى تشدده في هذه المسألة وأنه أطلق وصف الجهالة على عدد من الصحابة لذا فإنّ قوله هذا لايقدح في الحديث. (ابن حجر، تهذيب التهذيب، 375/3).

ويضاف الى ذلك أنَّ زيد وثقه عدد من المحدثين (المزي، تهذيب الكمال، 439/9). ومن أهل الحديث من أشار الى صحبته قال البخاري: عن زيد بن جارية "بعنا سهامنا من خيبر بحلة حلة" وهو ماتدل عليه ترجمة البخاري (البخاري، التاريخ الكبير، 886/3). ومنهم من جزم بها أي باثبات الصحبة كابن أبي حاتم حيث قال: "زيد بن جارية العمري الأوسي، له صحبة". (ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل، 560/3). وبهذا وبعد اثبات الصحبة لزيد يمكن القول إنّ الحديث رجاله رجال الشيخين وهو ماذهب اليه الارناؤوط في تعليقاته على المسند أي أن الحديث على شرك البخاري ومسلم (الأرناؤوط، التعليقات على المسند، 214/33).

2. وقوع بعض الاختلاف في أحاديث الباب: فقد وقع اختلاف في الحديث في بعض الطرق فقد روى عبادة بن الصامت "أن رسول الله كان يعطي في البدأة الربع وفي الرجعة الثلث وهذا الحديث رواه أحمد وكذا الترمذي في سننه. وفي رواية: كان إذا غاب في أرض العدو نفل الربع، وإذا أقبل راجعاً وكل الناس نفل الثلث "(أحمد بن حنبل، المسند، 215/33؛ ابن ماجة، الجهاد، 235).

وقد أزال الإمام الخطّابي هذا التعارض بين هذه الاحاديث مشيراً الى أن هذه الأحكام الواردة في الحديثين لاتعارض بينها لأنَّها أحكام لحادثتين مختلفتين لكل منها حكمها الخاص (العظيم آبادي، عون المعبود، 355/7). ويؤيد ذلك ماذهب اليه الشافعي بقوله: لا حدَّ للنفل وإنّما تحديده عائدٌ للإمام، وعلى هذا يزول الإشكال الوارد بسبب التعارض (ابن قدامة، المغني، 174/9). وأما سبب استغناء البخاري ومسلم عن هذا الحديث فيمكن القول أن استغناء البخاري ومسلم عن الحديث لانّهما أخرجا ما يسد عنه وهو حديث ابن عمر "أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينفل بعض من يرسل من السرايا لأنفسهم خاصة سوى قسم عامة الجيش والخمس في ذلك كله واجب وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث سرية قِبَلَ نجد، فخرجت فيها فبلغت سهامنا اثني عشر بعيراً، ونفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعيراً بعيراً" (البخاري، الخُمس، 3135) .

النتيجة: الحديث صحيح وله شواهد في الصحيحين .

7.3.حديث يسار بن عزة

حديث يسار بن عزة من الأحاديث التي أخرجها أبو ذر الهروي في مستدركه وهذا ما أفاد به ابن حجر في كتاب تهذيب التهذيب مشيراً الى هذا الحديث، كما ذكر من اشتهر بالرواية عنه من التابعين كأبي المليح وأبي قلابة (ابن حجر، تهذيب التهذيب، 167/12).

ولفظ الحديث كما عند أحمد قال ثنا إسماعيل ابن عُلَية عن أيوب عن أبي المليح عن أبي عزة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم" إنّ الله تبارك وتعالى إذا أراد قبض روح عبد بأرض جعل له فيها أو قال بها حاجة" (أحمد بن حنبل، المسند، 250/1) "

والحديث إسناده صحيح، ورجاله ثقات رواة الشيخين غير الصحابي يسار لم يخرج البخاري ومسلم له، وقد صحح الحاكم هذا الحديث وحكم بأنّه على شرط الشيخين. (الحاكم، المستدرك، 42/1).

وقد ألمح البخاري الى أن هذا الحديث محفوظ عن أبي عزة عن النبي والى ذلك أشار الترمذي فقد نقل عن البخاري ما يفيد أنّه المحفوظ عن أبي عزة. (الترمذي، العلل الكبير، 320).

وقد صححه الترمذي بقوله حديثٌ صحيحٌ، والحق فيما قال الترمذي لا سيما أن البخاري أخرج هذا الحديث في تاريخه الكبير ولم يشر فيه الى جرح ولا الى تضعيف وإنّما أثبت صحبة يسار بن عبد (البخاري، التاريخ الكبير، 420/8).

النتيجة: الحديث على شرط البخاري ومسلم لأنّ رجال الحديث رجال الشيخين ولم نقف على علة فيه، وقد صححه الحاكم و وافقه الذهبي.

8.3. حديث حمل بن مالك

حديث حمل بن مالك من الأحاديث التي صححها أبو ذر الهروي على شرط الشيخين وهي من الأحاديث التي نقلها ابن حجر من مستدرك الهروي المفقود؛ وحديث حمل بن مالك المذكور تضمن حادثة ديّة الجنين حيث قال ابن حجرعن هذا الحديث عند ايراده لترجمة حمل بن مالك: ذكره أبو ذر الهروي في مستدركه. مشيراً الى تصحيح الهروي لهذا الحديث على شرط الشيخين. (ابن حجر، تهذيب التهذيب، 35/3)

والحديث عند أحمد في المسند يرويه كما يلي: "ثنا عبد الرزاق قال أخبرنا ابن جريج قال حدثنا عمرو وهو ابن دينار أنه سمع طاوساً يخبر عن ابن عباس عن عمر أنه نشد

قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فجاء حمل بن مالك بن النابغة فقال كنت بين امرأتين فضربت إحداهما الأخرى بمسطح فقتلتها وجنينها فقضى النبي صلى الله عليه وسلم في جنينها بغرة وأن تقتل بها قلت لعمرو لا، أخبرني عن أبيه بكذا وكذا قال: لقد شككتني" (أحمد بن حنبل، المسند، 404/5).

والحديث إسناده على شرط الشيخين وإلى ذلك ذهب الشيخ شعيب الأرناؤوط (الأرناؤوط، التعليقات على المسند ، 405/5) وقد أخرجه ابن حبان في صحيحه ما يدل على أنه يرى صحة هذا الحديث (ابن حبان، الصحيح، 6021) و كذا الدارقطني في كتاب الإلزامات حيث يرى صحة الحديث وأنه يلزم البخاري ومسلم إخراجه على شرطهما ومنهجهما في التصحيح (الدارقطني، الإلزامات، 111) .

النتيجة: الحديث صحيح على شرط البخاري ومسلم وقد صححه عدد من العلماء كما مرَّ سابقاً.

4. النتائج والتوصيات

1. يُعتبرأبو ذر الهروي من أئمة الحديث الذين كان لهم دور في خدمة السنة النبوية ورواية المصنفات الحديثية عمّن قبله من كبار المحدثين وخاصة روايته لصحيح البخاري عن عدد من الشيوخ ما يجعل تصحيحه للأحاديث على شرط الشيخين أهمية كبيرة لاهتمامه الكبير بشرط البخاري ومسلم وروايته للصحيحَيْن وعنايته بهما وخصوصاً صحيح البخاري.

2. أبو ذرالهروي صاحب مصنفات كثيرة وعدد من هذا المصنفات في حُكم المفقود؛ ومن هذه المصنفات المفقودة " المستدرك على الصحيحين" وهو صغير الحجم في مجلد كما وصفه الذهبي و"المستدرك المستخرج على الإلزامات" في أربع مجلدات وهو مصنف مختلف عن المستدرك على الصحيحين كما أثبتنا وبيّنا في هذه الدراسة.

3. المستدرك الذي تناولته الدراسة هو بمثابة مستدرك على الصحيحين استخرجه الهروي على كتاب مستدرك الدارقطني حيث أضاف أبو ذر الهروي بعض الأحاديث التي توافر فيها شرط الشيخين ولم يذكرها الدارقطني فاستدركها عليه، لذا وردت تسميته في بعض المصنفات بكتاب" الزامات الإلزامات".

4. أحاديث المستدرك المستخرج على الإلزامات والتي نقلها الحافظ ابن حجر في كتابه تهذيب التهذيب بلغت ثمانية أحاديث كما أشرنا. وقد اقتضت هذه الدراسة الإشارة الى حديث من المستدرك ليس في كتاب تهذيب التهذيب وإنما ذكره ابن حجر في كتاب تغليق التعليق وهو مما استدركه الهروي على الدارقطني ويمكن القول إنّ هذه الأحاديث توافر في أكثرها شرط الشيخين كما أثبتنا في هذه الدراسة.

5. ورد في بعض الاحاديث التي تناولتها هذه الدراسة عدد من العلل الحديثية وهذه العلل منها ما كان في الأسانيد وقليل منها متعلق بالمتون ويمكن القول إنَّ هذه العلل عموماً لاتقدح في صحة هذه الأحاديث وقد تم الأجابة عن أغلبها.

6. إنّ شرط الشيخين توافر في أغلب الأحاديث المذكورة سوى حديثَيْن حديث ثابت بن وديعة وحديث حبشي بن جنادة السلولي لأنّ البخاري قال في حديث ثابت بن وداعة فيه نظر وفي حديث حبشي بن جنادة السلولي في إسناده نظر ما يدل أنه ليس على شرطه.

7. بعض الأحاديث توافر فيها شرط مسلم دون البخاري وسبب ذلك شرط البخاري وتشدده في مسألة السماع فالمعاصرة ليست كافية لاثبات السماع كما هو معلوم على خلاف شرط

مسلم الذي يكتفي بالمعاصرة بين الرواة لاثبات السماع. وحديث حبشي بن جنادة السلولي خير مثال على ذلك كما بيّنا.

8. يمكن القول إنَّ من أهم نتائج هذه الدراسة أنّها أعطت تصوراً مبدئياً عن مستدرك الهروي المستخرج على الإلزامات بالإضافة إلى ملامح منهجه في التصحيح على شرط البخاري ومسلم. وللوصول الى تصوّر كامل عن هذا المستدرك يوصي الباحث بدراسة عدد أكبر من أحاديث هذا المستدرك من خلال جمع ما تناثر من هذه الأحاديث في الكتب والمصنفات الحديثية ودراستها للوصول إلى نتائج مُتممة لهذه الدراسة.

المصادر والمراجع

ابراهيم تورهان، اسماعيل كورت، منهج الامام البزار في نقد رجال الحديث، مجلة معهد العلوم الاجتماعية - جامعة سليمان دميرال ، العدد 49-2/2024.

ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت 327 هـ) الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن – الهند الطبعة: الأولى، 1271 هـ - 1952 م.

ابن حجر، المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المحقق: محمد شكور الميادیني الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى، 1418هـ-1998م.

ابن حجر، تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي الناشر: مكتبة المنار – عمان الطبعة: الأولى، 1403 – 1983.

ابن حجر، تغليق التعليق على صحيح البخاري المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي الناشر: المكتب الإسلامي , دار عمار – بيروت , عمان – الأردن الطبعة: الأولى، 1405 عدد الأجزاء: 5.

ابن حجر، تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، اعتنى به إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة 1996م.

ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري المؤلف: أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني، الناشر: دار المعرفة -بيروت، 1379 ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، عدد الأجزاء: 13.

ابن خير الإشبيلي، فهرسة ابن خير الإشبيلي المؤلف: أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشبيلي (ت 575هـ) المحقق: محمد فؤاد منصور الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/ لبنان الطبعة: الطبعة الأولى، 1419هـ/1998م

ابن ماجة، سنن ابن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي طبعة دار احياء الكتب، القاهرة 1952م.

أبو داوود، سنن ابي داوود، تحقيق عزت عبيد الدعاس، نشر محمد علي السيد، حمص 1389هـ

أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل المؤلف: الإمام أحمد بن حنبل (164 241- هـ) المحقق: شعيب الأرناؤوط – عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: مؤسسة الرسالة عدد الأجزاء:50

البخاري، التاريخ الكبير المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان عدد الأجزاء: 8

الترمذي، علل الترمذي الكبير المؤلف: محمد بن عيسى، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ) المحقق: صبحي السامرائي , وآخرون، الناشر: عالم الكتب , مكتبة النهضة العربية – بيروت الطبعة: الأولى، 1409 عدد الأجزاء: 1.

الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين المؤلف: محمد بن عبد الله الحاكم ، تحقيق: مصطفى عبد القادر الناشر: دار الكتب العلمية ؛ بيروت الطبعة: الأولى، 1411هـ - 1990م.

الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي ، الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ) المحقق: الدكتور بشار عواد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي –بيروت الطبعة: الأولى، 1422هـ -2002 م عدد الأجزاء: 16.

الدارقطني، الإلزامات والتتبع، أبو الحسن الدارقطني، تحقيق مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية الطبعة الثانية 1985م-1405هـ.

الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية. المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) حقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الناشر: دار طيبة – الرياض. الطبعة: الأولى 1405 هـ - 1985 م.

الذهبي، تذكرة الحفاظ، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1419 هـ.

الذهبي، سير أعلام النبلاء، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الثالثة، 1405 هـ - 1985 م عدد الأجزاء: 25 (23 ومجلدان فهارس).

أُوزتوبراك، مصطفى و أحمد، فيصل، تصحيح الحديث من خلال مصطلح الإلزام عند المحدثين، مجلة العلوم الاجتماعية متعددة التخصصات، جامعة حجي بايرام ولي، كلية الشريعة، أنقرة، تركيا، 2023.

سيزكين، تاريخ التراث العربي (علوم القرآن والحديث -التدوين التاريخي -الفقه -العقائد) المؤلف: الدكتور فؤاد سيزكين نقله إلى العربية: د محمود فهمي حجازي الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام النشر: 1411 هـ -1991 م.

شعيب الارناؤوط، التعليقات على مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة عدد الأجزاء:50.

الشوكاني، نيل الأوطار المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت 1250هـ) تحقيق: عصام الدين الصبابطي الناشر: دار الحديث، مصر الطبعة: الأولى، 1413هـ 1993م عدد الأجزاء: 8.

صلاح بن علي المنصوري، السلسبيل النقي في تراجم شيوخ الدارقطني، الناشر: دَارُ العَاصِمَة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، 1432 هـ - 2011 م.

العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، المؤلف: محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي ت 1329هـ الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الثانية، 1415 هـ عدد الأجزاء: 14.

عمر فاروق آقبنار، أبو ذر الهروي حياتُه وشخصيته العلمية، مجلة كتاب العلوم، تركيا، تاريخ النشر 30.04.2019.

فتحي عبد الحليم، روايات الجامع الصحيح ونسخه ؛ دراسة نظرية تطبيقية؛ الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم – جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2013 م عدد الأجزاء: 2.

فيصل أحمد، منهج الدارقطني في التصحيح على شرط البخاري ومسلم من خلال كتاب الالزامات والتتبع، رسالة دكتوراة في الحديث ، جامعة اسكي شهير، تركيا، 2024.

القاضي، عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك المؤلف: أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ) المحقق: سعيد أحمد أعراب الناشر: مطبعة فضالة – المحمدية، المغرب الطبعة: الأولى عدد الأجزاء: 8.

محمد بن صادق بنكيران، تدوين السنة النبوية في القرنين الثاني والثالث للهجرة الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال لابي الحجاج المزي، تحقيق د. بشار عواد معروف طبعة مؤسسة الرسالة 1985م .

مسعود عزيزي، جهود علماء هراة في السنة وعلومها من القرن الأول إلى القرن السادس، شبكة الألوكة، مقالات شرعية ، الحديث وعلومه 12/12/2022 .

يشار كان دمير، أبو ذر الهروي، موسوعة العلوم الاسلامية TDV، اسطنبول 1994، المجلد العاشر، 269-270.

Kaynakça

Ahmed b. Hanbel. (n.d.). Müsnedü'l-İmâm Ahmed b. Hanbel (Ş. el-Arnâût & Â. Murşid, Eds.). Beyrut: Müessese er-Risâle.

Akbınar, Ö. F. (2019). Ebû Zerr el-Haravî: Hayâtuhû ve Şahsiyyetuhû el-İlmiyye. Mecelletü Kitâbi'l-Ulûm**.**

Buhârî. (n.d.). et-Târîhu'l-kebîr. Haydarâbâd ed-Dekken: Matbaat Dâiretü'l-Ma'ârif el-Osmaniyye.

Dârekutnî. (1985). el-'İlelü'l-vâride fi'l-ehâdîs en-nebeviyye (M. R. Z. es-Sülefî, Ed.). Riyad: Dâr Tayba.

Dârekutnî. (1985). el-İlzâmât ve't-tetebbu' (M. b. H. el-Vâdi'î, Ed.). Beyrut: Dârü'l-Kütübi'l-İlmiyye.

Ebû Dâvûd. (1389 H). Sünenü Ebî Dâvûd (İ. U. ed-Da'âs, Ed.). Hims: Muhammed Ali es-Seyyid.

Faisal Ahmad. (2024). Dârekutnî'nin el-İlzâmât ve't-Tetebbu'unda Buhârî ve Müslim'in Şartlarına Göre Tashîh Yöntemi. Doktora Tezi, Eskişehir Üniversitesi, Türkiye.

Faisal, A., & Mustafa, Ö. (2023). Bir Tashih Yöntemi Olarak Hadis İlminde İlzam Kavram. Disiplinlerarası Sosyal Bilimler Dergisi.

Hatîb el-Bağdâdî. (2002). Târîhu Bağdâd (B. A. Ma'rûf, Ed.). Beyrut: Dârü'l-Garb el-İslâmî.

Hâkim en-Nisâbûrî. (1990). el-Müstedrek 'alâ's-sahîhayn (M. Abdülkadir, Ed.). Beyrut: Dârü'l-Kütübi'l-İlmiyye.

İbn Ebî Hâtim er-Râzî. (1952). el-Cerh ve't-ta'dîl. Haydarâbâd ed-Dekken: Matbaat Dâiretü'l-Ma'ârif el-Osmaniyye.

İbn Hacer el-Askalânî. (1379 H). Fethu'l-bârî şerhu sahîhi'l-Buhârî. Beyrut: Dârü'l-Ma'rife.

İbn Hacer el-Askalânî. (1405 H). Tahlîkü't-ta'lîk 'alâ sahîhi'l-Buhârî (S. A. el-Kezkî, Ed.). Beyrut-Amman: el-Mektebü'l-İslâmî - Dâr Ammâr.

İbn Hacer el-Askalânî. (1983). Ta'rîf ehlü't-takdîs bi-merâtibi'l-mavsûfîn bi't-tedlîs (A. b. A. el-Karyûtî, Ed.). Amman: Mektebetü'l-Menâr.

İbn Hacer el-Askalânî. (1996). Tehzîbü't-Tehzîb (İ. Zeybek & Â. Murşid, Eds.). Beyrut: Müessese er-Risâle.

İbn Hacer el-Askalânî. (1998). el-Mu'cemü'l-müfehres ev tecrîd esânîdi'l-kütübi'l-meşhûre ve'l-ecvâu'l-mensûre (M. Ş. el-Meyâdinî, Ed.). Beyrut: Müessese er-Risâle.

İbn Hayr el-İşbîlî. (1998). Fehresetü İbn Hayr el-İşbîlî (M. F. Mansûr, Ed.). Beyrut: Dârü'l-Kütübi'l-İlmiyye.

İbn Mâce. (1952). Sünenü İbn Mâce (M. F. Abdülbâkî, Ed.). Kahire: Dâr İhyâü'l-Kütübi'l-Arabiyye.

Öztoprak, M. & Feysal, A. (2023). Tasih al-Hadis min Hılal Istilah el-Ilzam 'Inda el-Muhaddisîn. Mecelletü'l-Ulûm el-İctimâiyye el-Mütenavvia, Hacı Bayram Veli Üniversitesi, Ankara.

Tirmizî. (1409 H). 'İlelü't-Tirmizî el-kebîr (S. es-Sâmerrâî, Ed.). Beyrut: Âlemü'l-Kütüb - Mektebetü'n-Nehda el-Arabiyye.

Turhan, İ., & Kurt, İ. (2024). Menhecü'l-İmâm el-Bezzâr fî Nakdi Ricâli'l-Hadis. Mecelletü Ma'hed el-Ulûm el-İctimâiyye, Süleyman Demirel Üniversitesi, 49(2).

Zehebî. (1419 H). Tezkiretü'l-huffâz. Beyrut: Dârü'l-Kütübi'l-İlmiyye.

Zehebî. (1985). Siyerü a'lâmi'n-nübelâ (Ş. el-Arnâût, Ed.). Beyrut: Müessese er-Risâle.